

تفسير آيات الأحكام من سورة البقرة معالي الشيخ أ.د سعد بن ناصر الشثري

ناصر الشثري 81

سعد الشثري

الحمد لله رب العالمين الصلاة والسلام على افضل الانبياء والمرسلين فهذا لقاء جديد تتدارس فيه آيات الأحكام من سورة البقرة قال الله جل وعلا ببيان خصال البر والتقوى واتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين - 00:00:00

وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب واقاموا الصلاة واتى الزكاة المراد بابن السبيل المسافر الذي انقطع نفقته والمراد بقوله والسائلين في قوله والسائلين دالة على مشروعية اعطاء السائل ومثله في قوله تعالى والذين في اموالهم حق معلوم للسائل - 00:00:39

والمحروم قد قال طائفة لانه لا يعطى الا يسيير السائل واما من علم حاله فانه يعطى ما يكفي حاجته ولذا في الحديث ليس المسكين الذي ترده اللقمة واللقطتان والتمرة والتمرتان - 00:01:17

وقوله وفي الرقاب المراد بها المماليك الذين يباعون ويشترون من هيجوز دفع الزكاة في شراء هؤلاء المماليك ليتم عتقهم ولا يدخل في هذه الاية من كان عليه قصاص فاصطلاح مع اولياء الدم على ان يعطىهم مالا - 00:01:47

فهنا الدين لم يجب بعد فليس من الغارمين وليس هذا من معنى الرقاب فما تقدم ان فهم القرآن لا يكون الا بحسب طريقة العرب في اطلاق الفاظها وقولهم وفي الرقاب تفهمه العرب على ان المراد به المماليك - 00:02:24

وقد وقع اختلاف بالمكاتب وهو الذي تعاقد مع سيده ان يدفع له مالا يعتق بدفع جميع ذلك المال هذا يسمى مكاتب فقال طائفة هذا من مصارف الزكاة وقال اخرون بعدهم - 00:02:55

وفي قوله واقام الصلاة واتى الزكاة اقام الصلاة قيل المراد به المفروضة واتى الزكاة وهناك في الاول قال واتى المال على حبه وهنا قال واتى الزكاة ببعضهم قال احدهما في صدقة التطوع والآخر في الزكاة الواجبة - 00:03:26

واخرون قالوا بأنه في الاول اراد ان يبين من من تعطى الزكاة له بينما في الثاني كان مخصصا لاثبات وجوب الزكاة ابتداء بقوله والموفون بعهدهم اي القائمون بهذه العهود سواء كانت لله كما في النذر - 00:04:05

واليمين والوصية او كانت للاخرين كما في العقود فانها من العهود والمراد هنا ما اوجب الانسان على نفسه القيام به وان لم يكن واجبا في اصل الشرع وقوله والصابرين في اليمين والضراء وحين اليمين فيه فضيلة الصبر - 00:04:44

وعظم اجر صاحبه بهذه الآيات بيان صفات التقوى وانها ست صفات الائمه بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين واتيان المال واقامة الصلاة وایتاء الزكاة الوفاء بالعهد والصبر اليمين والضراء وحين اليمين - 00:05:17

ثم ذكر الله عز وجل اية القصاص يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص في القتل هذه الاية فيها دليل على مشروعية قتل القاتل بالشروط الثابتة شرعا وقتل القاتل لا بد ان يكون مبنيا على حكم قضائي - 00:05:53

لان اولياء الدم لا يعرفون هل انطبقت شروط القصاص او لم تنطبق وفي هذه ومن ثم لابد ان يرجع فيه الى القضاء الشرعي فلا يثبت قصاص الا من طريقه وقوله كتب اي وجب عليكم - 00:06:21

مراد بالقصاص في القتل قتل القاتل وقوله هنا كتب اي جعل حقا لولياء الدم لان اولياء الدم يجوز لهم ان يعفوا ولذا قال في الاية فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف واداء اليه بحسان. ذلك تخفيف من ربكم ورحمة - 00:06:54

ان في شرائع الانبياء السابقين لا يوجد عفو وقيل لا يوجد تنازل الى مال في قوله كتب عليكم القصاص في القتل قال الامام ابو حنيفة ما بعده ليس تفسيرا له وانما - 00:07:30

كلام ابتدائي وقال الجمهور بل هو تفسير له. ماذما ترتب على ذلك هل يقتل الحر بالمملوك وهل يقتل المسلم بالذمي قال ابو حنيفة نعم
لان الكلام الاول تام يشمل جميع الافراد - 00:08:06

قال الجمهور بعدم ذلك قالوا لان قوله كتب عليكم القصاص في القتل يفسره ما بعده في هذه الآيات ان الحر يقتل بالحر ويفهم منه
ان المملوك يقتل بالحر ووقع التردد في ما اذا قتل الحر مملوكا - 00:08:30
ان يقتضي من الحر من اجل المملوكة او لا والجمهور يقولون لا يقتضي منه لعدم المكافأة خلافا للامام ابي حنيفة وهذا اثبات قصاص
الحر من الحر واثبات قصاص العبد من - 00:09:05

العبد بقي عندنا مسألتان او لاهما القصاص من المملوك من اجل الحر وهذا محل اتفاق يبقى عند المسألة الرابعة وهي القصاص من
الحر من اجل المملوكة وقوله والانشى بالانشى اي انه اذا قتلت ان الانشى القاتلة تقتل - 00:09:29
متى طلب اولياء الدم ذلك وليس فيه نفي قتيل الرجل بالانشى ولا نفيقة للانشى بالرجل وفي هذه الآيات مشروعية العفو عن القصاص
وانه من القرب التي يتقرب بها لله عز وجل - 00:10:06

في قوله كتب عليكم القصاص دليل على انه لا يثبت القصاص الا عند التساوي فلا يقتل القاتل الا عند وجود شروط التساوي وفي
هذه الآيات ايضا مشروعية العفو بالقصاص العفو على نوعين - 00:10:39
العفو مجانا وهذا اعظم في الاجر والعفو الى الديمة اما ما زاد عن الديمة فهذا مبناه على الصلح. وليس عفو هذا ايش؟ صلح وليس عفو
في قوله فاتياع بالمعروف اي - 00:11:18

ان اولياء الدم يطالبون بالديمة بالقول الحسن واللفظ الطيب واداء اليه بحسان اي على القاتل اداء الديمة بحسان وقوله ذلك
تخفيض من ربكم ورحمة اي مشروعية العفو عن القصاص - 00:11:56

العفو عن القصاص واخذ من هذه الآية مشروعية القصاص فيما دون النفس لانه اذا ثبت القصاص في النفس ثبت القصاص فيما دونها
ووقع الاختلاف لأخذ عضو الحر متى قطع عضو المملوك - 00:12:33

فقال ابو حنيفة يقتضي منه. وقال الجمهور لا يقتضي قال المؤلف قد حرقنا ان الله شرط المساواة في القتل ولا مساواة بين الحر
والعبد لان الرق الذي هو من اثار الكفر يدخله تحت ذل الرق - 00:13:10

يسلط عليه ايدي المالكين تسليطا يمنعه من المطاولة. ويقصده عن تعاطي المساواة من المسائل المتعلقة بهذا ان الوالد اذا قتل ولده
هل يقتضي منه قال المالكية نعم لعموم الآية بشرط - 00:13:39

ان يظهر من الوالد قصد العمدية كما لو اضجه فذبحه بخلاف ما لو رماه بالسيف على جهة التأديب فمات وقد خالف جمهور العلماء
الامام مالكا في ذلك فقالوا الوالد لا يقتل بولده مطلقا - 00:14:01

قالوا لان الاب سبب وجود الابن فلا يكون سببا لعدمه لكن هذا الاستدلال فيه نظر وانما المعمول عليه حديث لا قود بين والد وولده.
وفي لفظ لا يقاد او لا يقتل والد بولده - 00:14:38

وقد وقع اختلاف في هذا الخبر من جهة اسناده وكان من ادلة الجمهور اجماع الصحابة في عهد عمر على ان قاتل ولده تغليظ عليه
الديمة ولا يقتل به ومن ما يؤخذ من هذه الآية ان الجماعة اذا قتلو واحدا فانهم يقتلون به - 00:15:07

وقال طائفه بعدم وجود القصاص لانه ليس من المساواة قتل الجماعة بالواحد قد ورد عن عمر انه قتل جماعة بواحى وقال لو تمأا
اهل صنعا على قتله لقتلتهم وقوله فمن عفي له - 00:15:46

من اخبه شيء يترتب عليه مسألة وجوب القتل العمد لان العلماء لهم منهجان واحد يقول وجوب القتل العمد القصاص فقط وآخر
يقول وجوب القتل العمد القصاص او الديمة الاول ي قوله مالك وابو حنيفة والثاني ي قوله الشافعي واحمد. ماذما ترتب على ذلك؟ ترتب
عليه عدد من المسائل - 00:16:23

منها لو ان ولي الدم قال اطالبك بالدية اطالبك بالدية فقال القاتل انا لا ارضي بهذا. اما ان تقتلني واما ان تغفو مجانا عند ابي حنيفة
ومالك لا يلزم القاتل بدفع الدية - [00:16:58](#)

لان موجب القتل العمد عنده القصاص وعند الشافعي واحمد يلزم بدفع الدية ويذرى القصاص عنه لان مقتضى او موجب القتل العمد
عنه احد امريرن اما العفو مجانا واما الدية قال فمن عفي له - [00:17:25](#)

من أخيه شيء اي اذا اسقط الوالي القصاص اسقط ولي الدم القصاص وقوله فمن عفي له من أخيه شيء هنا شيء نكرة يشمل القصاص
في النفس والقصاص فيما دون النفس - [00:17:59](#)

ورد في الحديث من قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما ان يفتى واما ان يقتل اي اما ان يقتل القاتل فيقاد به واما اما ان يقتصر واما
ان يفدي باخذ الدية - [00:18:41](#)

وقوله فمن اعتدى بعد ذلك اي من عفا ثم اخذ القصاص فله عذاب اليم. ومن احكام ذلك ان يثبت القصاص فيه عفا عن القاتل ثم قتل
حينئذ نقول يثبت القصاص في القتل الجديد - [00:19:16](#)

وقوله ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب لعلكم تنتقدون القصاص فيه ايتان فيه حكمتان بقاء الجنس البشري فلو لم يقرر القصاص
في القتل لقتل الناس بعضهم بعضا والفائدة الثانية تحصيل التقوى - [00:19:46](#)

ثم قال تعالى كتب عليكم اذا حضر احدهم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرئين بالمعروف حقا على المتقين كتب اي فرض
الله واجب وليس المراد به الكتابة في اللوح المحفوظ - [00:20:15](#)

وانما المراد به الكاتب والالزام وقوله اذا حضر احدهم الموت ليس المراد به ان يكون في سياق الموت او في فراش الموت يعني ليس
هذا وقت وصية ولا وقت توبة - [00:20:45](#)

وانما المراد اذا كبر الانسان وقرب حضور الموت او اذا عرض له عارض خشي معه من الهاك كالسفر البعيد او المرض وقوله ان ترك
خيرا فيها ان امتلاك الاموال ليس مذموما في الشرع - [00:21:13](#)

قد سماه خيرا ويشترط في هذا ان يكون من مكسب حلال ينفق في طاعة وقوله الوصية هذا نائب فاعل لكتب اي كتبت الوصية
واوجبها الله عز وجل والمراد بالوصية الطلب الذي ينفذ - [00:21:45](#)

بعد موت صاحبه والوصية مشروعة في الجملة وقد ورثته النصوص مشروعية الوصية والترغيب فيها قال النبي صلى الله عليه
وسلم ما حق امرئ مسلم عنده شيء يوصي فيه ببيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده - [00:22:23](#)

ويحسن بالانسان الا يوصي في وقت المرض مرض الموت انما يوصي في الصحة ولعلنا ان شاء الله ان نتكلم عن شيء من احكام
الوصايا في لقائنا السابق اللاحق اسأل الله جل وعلا ان يجعلكم من الهداء المحتدين هذا والله اعلم - [00:23:01](#)
صلى الله على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - [00:23:28](#)